Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

كما قرر ابن هشام، ولعل هذا التخريج هو ما عناه شيخنا الأستاذ محيى الدين عبد الحميد فى تعليقه على الشذور بقوله: «ليس كما قال المؤلف بل هو جائز وله تخريج حسن» (١).

قال الفيشى: قوله: وهو لحن فاحش فيه نظر؛ لأنه مذهب الكسائى، والحق جواز الأمرين، وهو الصواب.

قال جار الله: وشبه حيث بالغايات من حيث ملازمتها الإضافة، ويقال: حيث وحوث بالفتح، والضم فيهما، وحكى الكسائى حيث بالكسر، ولا يضاف إلى غير الجملة إلا ما ورد من قوله:

*** أما ترى حيث سهيل طالعا ***

أى: مكان سهيل وقد روى ابن الأعرابى بيتًا عجزه

*** حيث لى العمائم (٢) ***

وقال ابن يعيش فى شرحه على المفصل بعد إن ذكر ما فيها من لغات، وهى مبنية فى جميع لغاتها، والذى أوجب بناءها أنها تقع على الجهات الست، وهى خلف وقدام ويمين وشمال وفوق وتحت، وعلى كل مكان، فأبهمت حيث ووقعت عليها جميعًا فضاهت بإبهامها فى الأمكنة «إذ» المبهمة فى الأزمنة الماضية كلها فكما كانت «إذ» مضافة إلى جملة توضحها أوضحت «حيث» بالجملة التى توضح بها «إذ»، من ابتداء وخبر، وفعل، وفاعل، وحين افتقرت إلى الجملة بعدها أشبهت «الذى» ونحوها من الموصولات فى إبهامها فى نفسها وافتقارها إلى جملة بعدها توضحها فبنيت كبناء الموصولات.

ووجه ثان أنه ليس شىء من ظروف الأمكنة يضاف إلى جملة إلا «حيث»، فلما خالفت أخواتها بنيت لخروجها من بابها، ثم علل لبنائها على السكون ولتحريكها إلى إن قال: ومنهم عن شبهها بالغايات فضمها كقبل وبعد، ووجه الشبه بينهما أن حق «حيث» من جهة أنها ظرف أن تضاف إلى المفرد كغيرها من

(١) شذور الذهب تعليق العلامة الشيخ محيى الدين عبد الحميد ص ١٨٢ .
(٢) كتاب المفصل للزمخشرى ٤ ٩ .